التوقعات الحالية بنيت على تغير مزيج السياسات في ظل الإدارة الأميركية الجديدة

«كامكو»: تمكن سعر النفط من التماسك سيترجم إلى عائدات مرتفعة

- 2017 نقطة محورية في تحديد الجهة التي ستميل نحوها كفة ميزان دول التعاون
- الناتج المحلي الإجمالي العالمي في العام 2016 بقي ضئيلا بنسبة 3.1 بالمئة
- التراجع يعزى إلى التباطؤ غير المتوقع لاقتصادات الأسواق الناشئة نظرا لعوامل فردية

قالت شركة بحوث كامكو عن تقرير صندوق النقد الدولي المتعلق بآفاق الاقتصاد العالمي يناير 2017 ما يلي: أبقى صندوق النقد الدولي في أحدث التقارير الصادرة عنه في يناير 2017 بعنوان «آفاق الاقتصاد العالمي» على توقعات النمو العالمي للعامين الحالي والقادم دون تغير يذكر عن التوقعات الملعنة في شهر أكتوبر الماضي. حيث قدر نمو عامي 2017 و2018 بنسبة 3.4 بالمئة و3.6 بالمئة على التوالي، في الوقت الذي حفت التوقعات العديد من الشكوك والمواقف المتحركة، والتي يتوقع الصندوق أن تكتسب مزيدا من الوضوح قبل إصدارهم لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي في إبريل 2017. هذا ويعد تغير مزيج السياسات في ظل الإدارة الأميركية الجديدة وما يستتبعه من تداعيات عالمية هو أساس الفرضيات التي بنيت على أساسها التوقعات الحالية، في حين يتوقع استمرار وضع الاقتصادات الناشئة كمحرك للنمو العالمي.

الناتج العالمي

نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في العام 2016 بقي ضئيلا بنسبة 3.1 بالمئة: يتوقع تراجع النمو العالمي في العام 2016 بمعدل 10 نقاط أساس عن العام السابق (3.2 بالمئة في العام 2015)، حيث شهد العام 2016 تباين نصفيه، فمن جهة كان النصف الأول من العام ضعيفا في الأساس، في حين اعقبه النصف الثاني متسما بمزيد من القوة على صعيد الاقتصاديات الرئيسية، باستثناء بعض المناطق. ويعزى هذا التراجع إلى حد كبير للتباطؤ غير المتوقع لاقتصاديات الأسواق الناشئة نظرا لعوامل فردية في أغلب الحالات. إلا ان هذا التراجع قد عادله نموا أقوى من المتوقع لاقتصاديات الدول المتقدمة، وهو ما يرجع في الأساس إلى التعافي الهامشي في الإنتاج الصناعي وتراجع عبء المخزونات. من جهة أخرى، تم الإبقاء على معدل نمو التجارة العالمية للعام 2017 عند 3.8 بالمئة في حين تم مراجعة النمو المتوقع للعام 2018 وتخفيضه بواقع 10 نقاط أساس إلى نسبة 4.1 بالمئة، في الوقت الذي تبقى فيه سياسات الحماية التجارية كأهم عوامل المخاطر المؤثرة في تلك التوقعات.

تخفيض معدل نمو السعودية بواقع 160 نقطة أساس في العام 2017: يتوقع نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 1.4 بالمئة في العام 2016، متراجعا من نسبة 4.1 بالمئة في العام 2015، وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي. كما تم تخفيض توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعامي 2017 و2018 بنسبة 0.4 بالمئة و2.3 بالمئة على التوالي، مقارنة بالتوقعات المعلنة في أكتوبر 2016، حيث تم تخفيضها على أثر تراجع إنتاجها النفطي.

النمو السعودي

مراجعة توقعات النمو السعودي تشير إلى إمكانية تخفيض توقعات نمو دول مجلس التعاون الخليجي، إلا ان الآفاق المستقبلية العامة للعام 2017 تبقى دون تغير يذكر: على الرغم من ثقل مراجعة تقديرات النمو السعودي إلا انها لم تكن مفاجأة نظرا لتقليص الإنتاج النفطي بواقع 486 ألف برميل يوميا في ظل اتفاقية الأوبك الأخيرة التي تم التوصل إليها في اجتماع نوفمبر 2016. إلا ان تقليص الإنتاج قد أتى بثماره مؤديا إلى ارتفاع أسعار النفط حتى الآن، حيث استقر السعر فوق مستوى 50 دولار أميركي للبرميل، وإذا تمكن سعر النفط من المحافظة على هذا المستوى فمن شأنه ان يترجم في صورة عائدات مرتفعة. هذا وتشير مراجعة النمو بالأرقام الحقيقية من وجهة نظرنا إلى إمكانية إجراء تخفيضات مماثلة لدول أخري في مجلس التعاون الخليجي. إلا انه رغما عن ذلك، لا تزال بحوث كامكو تؤمن بأن النمو العالمي في العام 2017 وقوة الدولار الأميركي وارتفاع أسعار السلع ستؤثر إيجابيا على الحالة المالية للدول وأحكام الميزان التجاري نظرا لترجمتها إلى عائدات أعلى ومصاريف استيراد أقل، بما يؤدي إلى توازن الآفاق المستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجي.

الاقتصادات المتقدمة

تم رفع توقعات نمو الاقتصادات المتقدمة بواقع 10 نقاط أساس و20 نقطة أساس لعامي 2017 و2018، حيث يتوقع أن يبلغ النمو نسبة 1.9 بالمئة و2.0 بالمئة على التوالي. ويرتكز هذا التعديل في الأساس على زيادة النمو المتوقع للولايات المتحدة الأميركية والتي يتوقع لها ان تسجل نموا بأكثر من نسبة 2 بالمئة في العام 2017 (2.3 بالمئة) وبنسبة 2.5 بالمئة في العام 2018. كما أن معدلات النمو المرتفعة بأكثر من 10+ نقاط أساس و40+ نقطة أساس للعام الحالي والقادم على التوالي تتسق إلى حد كبير مع توقعات الفيدرالي الأميركي للنمو بأكثر من نسبة 2 بالمئة على مدار العامين. ويمكن لمبادرات التحفيز المالي من قبل الإدارة القادمة وعودة السياسة النقدية العادية بصورة أقل تدرجا أن يكون لهما شأن في توفير الدعم والبرهان لتحقق النمو في الولايات المتحدة. ومن ضمن الدول الأخرى من المجموعة ذاتها والتي شهدت رفع توقعات النمو الخاصة بها تأتي ألمانيا واليابان وإسبانيا والمملكة المتحدة، بفضل تحقيقها أداء أقوى أثناء الجزء الأخير من العام 2016.

تقرير أكتوبر 2016

كانت معظم المراجعات التي أجراها صندوق النقد الدولي في يناير 2017 سالبة باستثناء الاقتصادات المتقدمة، وذلك مقارنة بتوقعات أكتوبر 2016، على الرغم من الإبقاء على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي دون تغير لعامي 2017 و2018. حيث تم رفع توقع النمو الصيني للعام 2017 بواقع 30 نقطة أساس نتيجة لاستمرار دعم سياسات النمو، في حين تم تخفيض توقعات الهند بواقع 40 نقطة أساس نتيجة للاضطرابات الأخيرة الناجمة عن سحب واستبدال الأوراق النقدية. من جهة أخرى، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ومنطقة أفغانستان وباكستان تراجع أكبر مقارنة بمجموعة الأسواق الناشئة، حيث تم تخفيضها بواقع 30 نقطة أساس و10 نقاط أساس لعامي 2017 و2018 على التوالي. ويعزى السبب الأساسي لهذا التعديل وفقا لصندوق النقد الدولي إلى تراجع نمو السعودية والمخاطر الجيوسياسية السائدة بالمنطقة. إلا انه رغما عن ذلك، وحتى في أعقاب التعديل وما نتج عنه من تخفيض توقعات النمو، إلا انه يتوقع أن تشهد المنطقة نموا بنسبة 3.1 بالمئة و3.5 بالمئة في عامي 2017 و2018 على التوالي. وكانت منطقة أميركيا اللاتينية والكاريبي هي أكثر المناطق التي شهدت تخفيضا لمعدلات نمو العام 2017 مقارنة بالتوقعات السابقة، حيث تم تخفيضها بواقع 40 نقطة أساس. ويعود هذا التراجع الى تخفيض توقعات نمو المكسيك بواقع 60 نقطة أساس بسبب عدم اليقين المرتبط بالسياسات الخارجية للولايات المتحدة تجاه الدولة، وتراجع توقعات نمو البرازيل بواقع 30 نقطة أساس.

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتحسن متوسط أسعار النفط بحوالي 8.5 دولار أميركي للبرميل في العام 2017، لترتفع من متوسط العام 2016 البالغ 42.7 دولار أميركي للبرميل. كما يتوقع ارتفاعا هامشيا آخر لسعر النفط بواقع 1.9 دولار أميركي للبرميل في العام 2017. هذا وتتماشى توقعات صندوق النقد الدولي بتخطي أسعار النفط لمستوى 50 دولار للبرميل في 2017 و2018 مع إجماع الآراء بشأن الأسعار المتوقعة للنفط.

مجلس التعاون الخليجي

على الرغم من تراجع توقعات النمو بالأرقام الحقيقية للسعودية وما له من أثر مماثل على دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة لتراجع أسعار النفط، إلا انه ينبغي لذلك ان يكون حافزا إضافيا لدفع المبادرات غير النفطية في العام 2017 لسد تلك الفجوة. هذا ويثير تخفيض توقعات صندوق النقد الدولي للسعودية تناقضا مثير للاهتمام مقابل التوقعات الرسمية السعودية في موازنة العام 2017 والتي تتوقع نمو العائدات بنسبة 31 بالمئة مقارنة بالعام السابق، في حين يتوقع للعائدات النفطية ان تسجل نموا بنسبة 46 بالمئة على أساس سنوي في العام 2016. بالإضافة إلى ذلك، تتوقع السعودية تحقيق التوازن المالي بحلول العام 2020، ولا تزال واثقة من قدرتها على القضاء على العجز خلال أربع سنوات، كما أوضحت في برنامج تحقيق التوازن المالي الذي أعلنت عنه مؤخرا. وقد ذكر صندوق النقد الدولي أن خطط السعودية تتماشى مع توصيات الصندوق، حيث تبدو إمكانية التخلص من العجز بحلول العام 2020 ممكنة.

أما على نطاق دول مجلس التعاون الخليجي، تتوقع بحوث كامكو أن يكون النصف الأول من العام 2017 محوريا، وذلك من منظور الإشارات العالمية، حيث يحتاج النمو التجاري العالمي أن يبقى ثابتا كما يتعين التخفيف من مبادرات سياسات الحماية. وهذا سيكون ذلك حاسما لتوفير الاستقرار لأسعار السلع الأساسية والأهم هو أسعار النفط في المنطقة. كما سيكون هناك اهتمام بالغ بموقف السياسة القادمة في الولايات المتحدة والتفاصيل الدقيقة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، الى جانب التطورات الأخرى المحيطة بسوق النفط من حيث الالتزام بتخفيضات الانتاج. الى ذلك، فان رفع أسعار الفائدة من الفيدرالي سيؤدي الى معدلات أعلى في دول مجلس التعاون الخليجي، والذي قد يكون له تأثير برأينا لكن ضئيل، حيث من شأن ذلك أن يؤدي إلى ارتفاع الدولار والذي بدوره سيقلل من العجز.

توقعات متداول النفط الأولي	التوقعات الأصلية يناير 2017			الاختلاف		توقعات السابقة أكتوبر 2016	
	2016	تغيرات 2016	تغيرات 2017	تغيرات 2017	تغيرات 2018	تغيرات 2017	تغيرات 2018
النسبة المئوية							
الولايات المتحدة	1.6%	2.3%	2.5%	0.1%	0.4%	2.2%	2.1%
منطقة اليورو	1.7%	1.6%	1.6%	0.1%	0.0%	1.5%	1.6%
المملكة المتحدة	2.0%	1.5%	1.4%	0.4%	-0.3%	1.1%	1.7%
اليابان	0.9%	0.8%	0.5%	0.2%	0.0%	0.6%	0.5%
روسيا	-0.6%	1.1%	1.2%	0.0%	0.0%	1.1%	1.2%
الصين	6.7%	6.5%	6.0%	0.3%	0.0%	6.2%	6.0%
الهند	6.6%	7.2%	7.7%	-0.4%	0.0%	7.6%	7.7%
البرازيل	-3.5%	0.2%	1.5%	-0.3%	0.0%	0.5%	1.5%
المملكة العربية السعودية	1.4%	0.4%	2.3%	-1.6%	-0.3%	2.0%	2.6%
الاقتصادات المتقدمة	1.6%	1.9%	2.0%	0.1%	0.2%	1.8%	1.8%
اقتصادات الأسواق الصاعدة والأسواق النامية	4.1%	4.5%	4.8%	-0.1%	0.0%	4.6%	4.8%
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان	3.8%	3.1%	3.5%	-0.3%	-0.1%	3.4%	3.6%
الناتج العالمي	3.1%	3.4%	3.6%	0.0%	0.0%	3.4%	3.6%
مؤشرات التضخم (%)	2015	تغيرات 2016	تغيرات 2017	2014	تغيرات 2015	تغيرات 2016	تغيرات 2017
النسبة المئوية							
أسعار المستهلك للاقتصادات المتقدمة	0.7%	1.7%	1.9%	0.0%	0.0%	1.7%	1.9%
أسعار المستهلك للأسواق الصاعدة والأسواق النامية	4.5%	4.5%	4.4%	0.1%	0.2%	4.4%	4.2%
حجم التجارة العالمية	1.9%	3.8%	4.1%	0.0%	-0.1%	3.8%	4.2%

جدول توضيحي

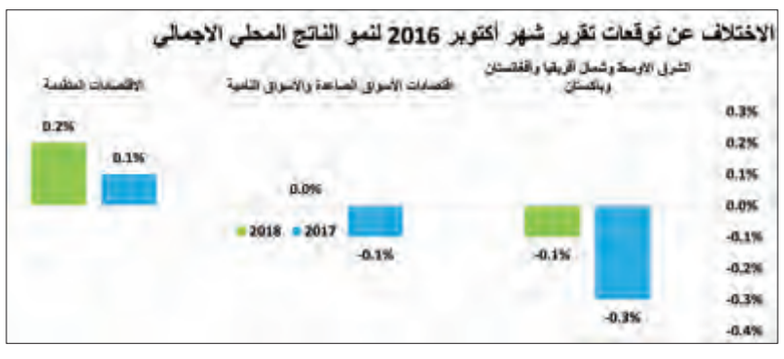

توقعات تقرير شهر أكتوبر 2016

الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية

أربع جوائز أسبوعيا لكل فائز وجائزة كبرى في السحب الأخير

«زين»: خالد الياسين الفائز بأربع جوائز في الأسبوع السابع

أعلنت زين الشركة الرائدة في تقديم خدمات الاتصالات المتنقلة في الكويت عن الفائز في الأسبوع السابع من حملة «ادفع أونلاين واربح» الأسبوعية لعملائها من أصحاب باقات الدفع الآجل، وذلك عند تسديد فواتيرهم عبر موقعها الإلكتروني أو تطبيقها الخاص.

وذكرت الشركة في بيان صحافي أن خالد محمد ياسين الياسين قد فاز في الجائزة الأسبوعية السابعة، والتي تشمل جهاز iPhone 7 وجهاز Touch Hotspot LTE-A مع إنترنت مسبق الدفع مجانا بسعة 1.5 تيرابايت لمدة ثلاثة أشهر وجهاز PlayStation 4 (1 TB).

وأشارت زين إلى أن السحب الأخير من الحملة سيجرى في 22 يناير الجاري، حيث سيتم الإعلان عن الفائز بالجائزة الكبرى التي تشمل جهاز iPhone 7 وجهاز iPhone 7 Plus وجهاز Touch Hotspot LTE-A مع إنترنت مسبق الدفع مجانا بسعة 1.5 تيرابايت لثلاث أشهر وجهاز PlayStation 4 (1 TB).

وبينت الشركة أنه مقابل كل دينار واحد يقوم العميل بدفعه عن طريق موقع زين الإلكتروني (pay.kw.zain.com) أو عن طريق تطبيق زين للهواتف الذكية يحصل على فرصة لدخول السحب على الجائزة الكبرى في نهاية الحملة.

وبينت زين أن هذه الحملة تأتي في إطار سلسلة حملاتها التي تمنح الفرصة لعملائها من ذوي الدفع الآجل للفوز بجوائز قيّمة، مشيرة إلى أن فرص فوز كل عميل ستزداد كلما قام بعملية دفع عبر موقع الشركة الإلكتروني أو عن طريق تطبيقها للهواتف الذكية المتوفر على نظامي الـ iOS و Android.

وأكدت الشركة أنها ستظل تعمل باستمرار على صياغة العديد من المنتجات والخدمات التي تتقابل مع طموحات وتوقعات عملائها، وفي ذات الوقت فإنها تعمل على تكثيف جهودها نحو طرح أحدث العروض والخدمات المبتكرة للمحافظة على المكانة الرائدة التي وصلت إليها.

الفائز في الأسبوع السابع أثناء استلام الجوائز

اقتصادات الدول العربية ستنمو 2.8 بالمئة في 2017

عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي

قال المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، امس الأربعاء، إن إحصاءات الصندوق تُشير إلى أن اقتصادات الدول العربية ستنمو 2.8 بالمئة في عام 2017، مقابل 2.3 بالمئة في العام الماضي.

وأضاف عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي، في كلمته على هامش اجتماع وكلاء وزراء المالية العرب بأبوظبي، أن الاقتصادات العربية حققت في المتوسط معدل نمو خلال السنوات الخمس الماضية بلغ نحو 3.4 بالمئة، مشيرا إلى أن مستويات النمو الحالي لا تزال دون المستوى.

وقال الحميدي، إن الاقتصادات العربية تواجه تحديات على خلفية التطورات الاقتصادية والمالية الإقليمية والدولية، من أبرزها بطء تعافي الاقتصاد العالمي، وتقلب أسعار النفط عند مستويات منخفضة نسبيا.

وأوضح الحميدي: أن ضعف أسعار النفط أثر على آفاق النمو للدول العربية المصدرة له، فيما ساعد الدول المستوردة له في التخفيف من حدة الاختلالات بموازناتها العامة.

وهبطت أسعار النفط أكثر من النصف في العامين الأخيرين بفعل تخمة المعروض العالمي؛ وهو ما أضر بميزانيات منتجين رئيسيين.

واتفقت منظمة أوبك ومنتجون مستقلون، أواخر العام الماضي، على خفض الإنتاج بواقع 1.758 مليون برميل يوميا اعتبارا من يناير الجاري؛ بهدف الحد من تخمة الإمدادات العالمية، ودعم أسواق النفط.

وقال المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي: إن ما تنفقه الدول العربية لدعم الطاقة يمثل أكثر من ربع المبالغ المخصصة لدعم الطاقة على مستوى العالم والبالغة نحو 117 مليار دولار من أصل 436 مليار دولار في 2015 وفقا لصندوق النقد الدولي.

وأضاف الحميدي: أن جهود الدول العربية في العامين الأخيرين ساهمت في خفض متوسط نسبة دعم الطاقة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من نحو 7 بالمئة في عام 2013 إلى 3.4 بالمئة كتقدير أولي عن عام 2016.

واتخذت دول مجلس التعاون الخليجي، مؤخرا، تدابير لخفض الدعم على المحروقات والطاقة لسد النقص في العائدات النفطية، وكانت البداية مع الإمارات بعدما قالت في يوليو 2015، إنها غيرت نظام أسعار الوقود الثابتة المدعمة إلى آلية لتعديل الأسعار شهريا وفقا للاتجاهات العالمية.

وطالب الحميدي بضرورة السعي لاتخاذ السياسات والإصلاحات المطلوبة في الأنظمة الضريبية لتضمين القطاع الرسمي في الأنشطة الاقتصادية بما يُعزز من فرص تحقيق النمو الاقتصادي.

وطبقت الدول العربية مؤخرا المزيد من الإجراءات لخفض العجز في موازناتها تدريجيا، وتعزيز الشفافية المالية، كما طبقت إصلاحات اقتصادية لدعم النمو وتوفير فرص العمل.

«القرين» تناقش البيانات المالية الفصلية

مجلس إدارة الشركة يجتمع في 22 يناير لمناقشة بيانات الربع الثالث

يجتمع مجلس إدارة شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية (ALQURAIN)، يوم الأحد 22 يناير الجاري، لمناقشة البيانات المالية للربع الثالث المُنتهي في 31 ديسمبر 2016، وفقا لبيان الشركة.

وارتفعت أرباح الشركة بالربع الثاني المنتهي في 30 سبتمبر 2016 بنسبة 130.5 بالمئة، لتصل إلى 5.51 مليون دينار، مقارنة بربح قيمته 2.39 مليون دينار للفترة المماثلة من عام 2015. وأعلنت الشركة، في مطلع يناير الجاري، أن حصتها في الشركة الوطنية للخدمات البترولية (نابيسكو NAPESCO) بلغت 50.53 بالمئة، بعد إتمام إجراءات الاستحواذ. واستقر سهم الشركة عند سعر 265 فلسا، وذلك بحلول الساعة 12:10 صباحا بتوقيت الكويت، من خلال تداول 1.7 مليون سهم، بقيمة 439.1 ألف دينار.

22 يناير.. البناء تناقش البيانات المالية للربع الرابع

أرباح الشركة تراجعت 56بالمئة في الشهور التسعة الأولى من عام 2016

يناقش مجلس إدارة الشركة الكويتية لصناعة مواد البناء (KBMMC)، البيانات المالية للربع الرابع المنتهي في 31 ديسمبر 2016، وفق بيان نُشر اليوم الأربعاء على موقع البورصة الكويتية.

كانت أرباح الشركة تراجعت 56.2 بالمئة في الشهور التسعة الأولى من العام الماضي، لتصل إلى 159.20 ألف دينار، مقابل ربح قيمته 363.06 ألف دينار لنفس الفترة من عام 2015.

وحققت الشركة أرباحا بقيمة 33.25 ألف دينار في الربع الثالث من العام الماضي، مقابل ربح قدره 74.72 ألف دينار للربع المماثل من عام 2015، بتراجع نسبته 55.5 بالمئة.